

مؤتمر نزع السلاح

مقترح مقدم من الرئيس

بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح في دورته لعام ٢٠٠٠

مشروع مقرر

يتخذ المؤتمر المقررات التالية:

١- ينشئ المؤتمر، لمدة انعقاد دورة عام ٢٠٠٠، لجنةً مخصصةً في إطار البند ١ من جدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" لتناول مسألة نزع السلاح النووي. وتتبادل اللجنة المخصصة المعلومات والآراء بشأن الخطوات العملية لبذل جهود متدرجة ومنهجية نحو بلوغ هذا الهدف.

وتأخذ اللجنة المخصصة في اعتبارها جميع الآراء والمقترحات ذات الصلة الحالية والمقبلة وتتصدى أيضاً للمسائل المتصلة بولايتها.

وتقدم اللجنة المخصصة إلى مؤتمر نزع السلاح تقريراً عن سير عملها قبل اختتام دورة عام ٢٠٠٠.

٢- ينشئ المؤتمر، لمدة انعقاد دورة عام ٢٠٠٠، لجنةً مخصصةً في إطار البند ١ من جدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" للتفاوض، استناداً إلى تقرير المنسق الخاص (CD/1299) والولاية الواردة فيه، على معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً وفعالياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى.

وتقدم اللجنة المخصصة إلى مؤتمر نزع السلاح تقريراً عن سير عملها قبل اختتام دورة عام ٢٠٠٠.

٣- ينشئ المؤتمر، لمدة انعقاد دورة عام ٢٠٠٠، لجنةً مخصصةً في إطار البند ٣ من جدول الأعمال المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" لتناول مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتقوم

اللجنة المخصصة ببحث وتحديد مواضيع أو مقترحات محددة يمكن أن تشمل تدابير لبناء الثقة أو تحقيق الشفافية، ومبادئ عامة، والتزامات تعاهدية، ووضع نظام قادر على منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وتأخذ اللجنة المخصصة في اعتبارها جميع الآراء والمقترحات ذات الصلة، الحالية والمقبلة، وتتصدى أيضاً للمسائل المتصلة بولايتها.

وتقدم اللجنة المخصصة إلى مؤتمر نزع السلاح تقريراً عن سير عملها قبل اختتام دورة عام ٢٠٠٠.

٤ - ينشئ المؤتمر، لمدة انعقاد دورة عام ٢٠٠٠، لجنة مخصصة في إطار البند ٤ من جدول الأعمال المعنون "اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها"، تقوم بالتفاوض وصولاً إلى اتفاق بشأن الترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. ومن الممكن أن تتخذ هذه الترتيبات شكل صك دولي ملزم قانوناً.

وتأخذ اللجنة المخصصة في اعتبارها جميع الآراء والمقترحات ذات الصلة، الحالية والمقبلة وتتصدى أيضاً للمسائل المتصلة بولايتها.

وتقدم اللجنة المخصصة إلى مؤتمر نزع السلاح تقريراً عن سير عملها قبل اختتام دورة عام ٢٠٠٠.

٥ - يعين المؤتمر منسقاً خاصاً في إطار البند ٦ من جدول الأعمال المعنون "البرنامج الشامل لنزع السلاح" يقوم بالتماس آراء أعضاء المؤتمر بشأن أنسب الطرق لمعالجة المسائل المتصلة بالألغام البرية المضادة للأفراد، على أن يؤخذ في الاعتبار، من جملة أمور، التطورات التي تحدث خارج المؤتمر.

٦ - يعين المؤتمر منسقاً خاصاً في إطار البند ٧ من جدول الأعمال المعنون "الشفافية في مسألة التسلح" يقوم بالتماس آراء أعضاء المؤتمر بشأن أنسب الطرق لمعالجة المسائل المتصلة بهذا البند.

٧ - يأخذ المنسقون الخاصون في الاعتبار، في تنفيذ هذه المقررات، جميع الآراء والمقترحات ذات الصلة، الحالية والمقبلة.

٨ - يطلب المؤتمر إلى المنسقين الخاصين تقديم تقارير مبكرة ومنتظمة عن نتائج مشاوراتهم طوال الدورة، حتى قبل نهاية دورة عام ٢٠٠٠.

٩- يقرر المؤتمر أيضاً تعيين منسقين خاصين معيّنين باستعراض جدول أعماله، وتوسيع نطاق عضويته، وتحسين أدائه وزيادة فاعليته، على أن يأخذ هؤلاء المنسقون الخاصون في اعتبارهم، في قيامهم بواجباتهم ووظائفهم، جميع المقترحات والآراء، علاوة على المبادرات المستقبلية. ويطلب المؤتمر إلى هؤلاء المنسقين الخاصين أن يقدموا إليه تقارير قبل اختتام دورة عام ٢٠٠٠.

١٠- إن اتخاذ المقررات الواردة في الفقرتين ٥ و ٦ لا يعني الحكم مقدماً على مواقف الوفود من إمكان إنشاء هيئات فرعية تعنى بالقضايا المحددة، وإنما هو يعكس الاتفاق على النهوض بعمل المؤتمر وصولاً إلى توافق للآراء. كما اتخذ هذا المقرر دون المساس بحقوق أعضاء المؤتمر في بلورة المواقف والمقترحات المطروحة أو التي ستطرح مستقبلاً.

مشروع إعلان من الرئيس

فيما يتعلق بالمقرر الذي اتخذناه قبل قليل بشأن برنامج العمل، أود بصفتي رئيساً لمؤتمر نزع السلاح أن أشدد على أن المؤتمر هو محفل للتفاوض في مجال نزع السلاح، كما تنص المادة ١ من النظام الداخلي، وعلى ضوء ذلك يجب فهم ولايات الهيئات الفرعية المنشأة بموجب هذا المقرر والأعمال التي ستضطلع بها. ومن المفهوم أيضاً أن التقدم المحرز في أعمال مؤتمر نزع السلاح سيظل يخضع ويستجيب للتطورات التي تستجد في الساحة الاستراتيجية الدولية وتؤثر في المصالح الأمنية لفرادى الدول الأعضاء.
